

مزايا نسبية، لا شك فيها، للأسطول الأميركي على الأسطول السوفياتي في البحر المتوسط.

هذا الوضع المتفوق للوجود العسكري الأميركي في البحر المتوسط يوفر احتياطياً للقوة، لا شك فيه، للجانب الإسرائيلي في الصراع العربي - الإسرائيلي. ولسنا، هنا، في حاجة إلى التذكير بحقيقة أن القوة العسكرية الأميركية في منطقة البحر المتوسط كانت مصدر دعم مباشر لإسرائيل خلال حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، بما في ذلك توفير امدادات السلاح السريعة من بعض القواعد الأميركية في المنطقة، خاصة في البرتغال. وبشكل عام، فقد اضحى التنسيق بين الجانبين، الأميركي والإسرائيلي، في البحر المتوسط، بعداً أساسياً من التنسيق العام بينهما، الذي تصاعد، بقوة، في الثمانينات، والذي تجسد، كما سبق الإشارة، في اتفاق التعاون الاستراتيجي، وكذلك في العمل المشترك ضد ما يسمى بـ «الارهاب الدولي». ولقت تطورات أحداث العام ١٩٨٥ في المنطقة ضوءاً كاشفاً على عمق التنسيق الأميركي - الإسرائيلي في حوض البحر المتوسط، خاصة من خلال عمليات ضرب الطائرات الإسرائيلية لمقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، ثم مواجهته وقائع خطف السفينة الإيطالية أكيل لاورو قرب المياه الإقليمية المصرية في البحر المتوسط، ثم اجبار الطائرات الأميركية للطائرة المدنية المصرية الحاملة لخاطفي السفينة المذكورة على الهبوط في جزيرة صقلية. وإذا لم يكن متصوراً أن تقوم الطائرات الإسرائيلية بغارتها على تونس بدون التنسيق المسبق مع القوة العسكرية الأميركية في المتوسط، فإن السلوك الأميركي إزاء الطائرة المصرية ومختطفي أكيل لاورو من الفلسطينيين إنما تم، كما أثبتت ذلك الأحداث التالية، من خلال تنسيق دقيق بين المخابرات الأميركية والإسرائيلية. وترتبط بهذا، أيضاً، المساندة الأميركية الكاملة للسياسة الإسرائيلية المعلنة في تعقب الفدائيين الفلسطينيين، في مياه البحر المتوسط وفوق سمائه، على نحو غير مسبوق في الاعراف الدولية، وهو ما تم، فعلاً، لدى اختطاف طائرة ركاب ليبية في الاجواء الدولية فوق البحر المتوسط، قرب جزيرة قبرص، واجبارها على الهبوط في قاعدة «رامات داود» الجوية، شمال إسرائيل، وتفقيشها بحثاً عن «أرهابيين» فلسطينيين على متنها، كما أعلنت البيانات الإسرائيلية.

أما في البحر الأحمر، فإن التنسيق الأميركي - الإسرائيلي يرتبط باعتبارات المواجهة مع ما يعتبر تزايداً خطيراً في النفوذ السوفياتي في المنطقة. هذا النفوذ ينظر إليه في إطار السياسة السوفياتية في العالم الثالث بوجه عام وطبيعة مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية فيه، والتي تدور، أولاً، حول الاهتمام السوفياتي بمصادر الطاقة بشكل عام، وثانياً حول معالجة السوفيات لقضايا المواد الخام وحاجة الغرب الاستراتيجية إليها من بلدان العالم الثالث. وعلى مستوى أكثر تخصصاً، أي مستوى منطقة جنوب غرب آسيا التي يقع فيها إقليم البحر المتوسط، فإن تلك المصالح تتمثل في:

○ ضمان امكانية الحصول على النفط من المنطقة.

○ الحفاظ على الامن القومي للاتحاد السوفياتي، بمعنى حماية حدوده الجنوبية من مصادر القلق والاضطراب القريبة منها وتأمين الطريق البحري ابتداء من شواطئ البحر الأسود إلى ميناء فلاديفستوك، ثم مواجهة تهديد الهجمات النووية التي يمكن ان تصدر عن الغواصات النووية الأميركية المنتشرة في المحيط الهندي^(٣٤).

من وجهة النظر تلك، فإن الاستراتيجية السوفياتية تعتمد على التحكم في خط حدود النفط والمعادن في البحر الأحمر، وتهديد هذا الخط عند اللزوم. وانطلاقاً من ذلك، يوطد السوفيات اقدامهم في عدن وأثيوبيا، فضلاً عن تشجيع التحرك الكوبي الواسع في المنطقة، مما يجعلهم في موقف